مجلة الجمعية السعودية العلمية للمعلم

Journal of the Saudi Scientific Association for the teacher

دورية علمية نصف سنوية - محكمة

المجلد الثاني- العدد الأول

رمضان 1446هـ - مارس2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المشرف العام

رئيس جامعة الملك خالد

أ. د. فالح بن رجا الله السلمي

نائب المشرف العام

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. حامد مجدوع القرني

المشرف على وحدة المجلات والجمعيات العلمية

د. محمد سحيم أبو حسان

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالله بن علي آل كاسي

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالله بن علي آل كاسي

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة الملك خالد

هيئة التحرير

أ. د. أحمد بن محمد سعد الحسين

أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والوطنية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. محمد بن عبدالله محمد عسيري

أستاذ علم النفس التربوي بجامعة تبوك

أ. د. مرضي بن غرم الله الزهراني

أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية بجامعة أم القرى

أ. د. محمد بن زيدان عبدالله آل محفوظ

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية بجامعة الملك خالد

أ. د. محمد بن يحي صفحي

أستاذ التربية الخاصة بجامعة جازان

أ. د. عائشة بنت بليهش العمري

أستاذ تقنيات التعليم جامعة طيبة

مدير التحرير

أ. د. عاصم محمد إبراهيم عمر

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة سوهاج، مصر

الهيئة الاستشارية

أ. د. سامي بن فهد بن راشد السنيدي
جامعة القصيم

أ. د. إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم العبيد
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبدالله بن مطلق القميزي جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

أ.د. صالح بن يحي بن مفرح الزهراني جامعة جدة

د. محمد محمود محمد القسيم
الجامعة الهاشمية

أ. د. خالد عبد اللطيف محمد عمران
جامعة سوهاج

أ. د. راشد حسين محمد العبدالكريم
جامعة الملك سعود

أ. د. مفرح بن سعيد صالح آل كردم
جامعة الملك خالد

أ.د. ناصر عبدالله ناصر الشهراني
جامعة الملك خالد

Dr. Michael Brody
Montana State University

معلومات عامة عن المجلة وتاريخ التأسيس:

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية العلمية للمعلم (جسم) بجامعة الملك خالد. تنشر إسهامات الباحثين في مجال التعليم والتعلم، وبصورة خاصة كل ما يتعلق بإعداد المعلم وتطويره المهني. وتهدف المجلة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: الإسهام في نشر المعرفة من خلال طرح ودراسة القضايا المتعلقة بالتعليم والتعلم، ونشر البحوث والدراسات العلميّة المحكمة في مجال التعليم والتعلم، وإيجاد قناة نشر علميّة تخدم الباحثين في شتى المجالات المتعلقة بالمعلم وبرامج إعداده وتأهيله وتطويره، والإسهام في عرض وتحليل وقراءة الكتب في مجال التعليم والتعلم والمتعلقة برسالة المجلة وأهدافها.

وقد تأسست المجلة في عام 1444هـ بموافقة مجلس جامعة الملك خالد في اجتماعه الثالث بتاريخ 7/ 4/ 1444هـ بالقرار رقم (44/3/11) المتضمن الموافقة على إنشاء المجلة، وتشكيل هيئة تحريرها اعتبارًا من 1/ 1/ 2023م.

رؤية المجلة:

التميز والريادة في نشر الأبحاث والدراسات في مجال التعليم والتعلم.

الرسالة:

نشر الأبحاث والدراسات العلمية المحكمة في مجال التعليم والتعلم وفق المعايير العلمية للنشر.

الأهداف:

1. الإسهام في نشر المعرفة من خلال طرح ودراسة القضايا المتعلقة بالتعليم والتعلم.
2. نشر الأبحاث والدراسات العلميّة المحكمة في مجال التعليم والتعلم.
3. إيجاد وعاء نشر علمي يخدم الباحثين في شتى المجالات المتعلقة بالمعلم وبرامج إعداده وتأهيله وتطويره.
4. الإسهام في عرض وتحليل الكتب وملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال التعليم والتعلم.

الشروط، والقواعد، والتعليمات، والحقوق، والإجراءات الخاصة بالنشر في المجلة:

أولًا: الشروط والقواعد الخاصة بالنشر في المجلة:

1. أن يقع البحث ضمن أحد مجالات النشر بالمجلة.
2. خلو البحث من الأخطاء اللغوية والنحوية.
3. أن يسهم البحث في تنمية الفكر التربوي وتطوير تطبيقاته محليًا أو عربيًا أو عالميًا.
4. أن يلتزم الباحث في بحثه بأخلاق البحث العلمي، وحقوق الملكية الفكرية.
5. ألا تزيد نسبة الاستدلال العلمي باستخدام برنامج iThenticate عن (20%)
6. لا تتم كتابة اسم الباحث أو الباحثين في متن البحث صراحةً، أو بأي إشارة تكشف عن هويته أو هويتهم، ويمكن استخدام كلمة الباحث أو الباحثين بدلًا من ذلك.
7. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

ثانياً: تنظيم البحث

أ. **البحوث التطبيقية:**

يورد الباحث أو الباحثون مقدمة تبدأ بعرض طبيعة البحث، ومدى الحاجة إليه، ومسوغاته، ومتغيراته، متضمنةً الدراسات السابقة بشكلٍ مدمج دون تخصيص عنوان فرعي لها. يلي ذلك استعراض مشكلة البحث، ثم تحديد أهدافه، وبعد الأهداف تورد أسئلة البحث أو فروضه. ثم تعرض منهجية البحث؛ مشتملةً على: مجتمع البحث، وعينته، وأدواته، وإجراءاته، متضمنةً كيفية تحليل بياناته. ثم تعرض نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها، والتوصيات المنبثقة عنها.

ب. البحوث النظرية:

يورد الباحث أو الباحثون مقدمةً يمهد فيها للفكرة المركزية التي يناقشها البحث، مبينًا فيها: أدبيات البحث، وأهميته، وإضافته العلمية إلى مجاله. ثم يعرض منهجية بحثه، ومن ثم يُقَسَّم البحث إلى أقسام على درجة من الترابط فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة محددة تكوّن جزءًا من الفكرة المركزية للبحث. ثم يختم البحث بخلاصة شاملة متضمنةً أهم النتائج التي خلص إليها البحث.

ثالثاً: التوثيق

توضع قائمة المراجع في نهاية البحث باتباع أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

1. أن يكون التوثيق في متن البحث وقائمة المراجع وفق نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السابع.
2. يلتزم الباحث بترجمة أو رومنة[1] (Romanization /Transliteration) توثيق المقالات المنشورة في الدوريات العربية الواردة في قائمة المراجع العربية (مع الإبقاء عليها في قائمة المراجع العربية)، وفقًا للنظام التالي:

أ) إذا كانت بيانات المقالة المنشورة باللغة العربية الواردة في قائمة المراجع (التي تشمل اسم، أو أسماء المؤلفين، وعنوان المقالة، وبيانات الدورية) موجودة باللغة الإنجليزية في أصل الدورية المنشورة بها، فتكتب كما هي في قائمة المراجع، مع إضافة كلمة (In Arabic) بين قوسين بعد عنوان الدورية.

ب) إذا لم تكن بيانات المقالة المنشورة باللغة العربية موجودة باللغة الإنجليزية في أصل الدورية المنشورة بها، فيتم رومنة اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين، ثم يتبع بعنوان المقالة إذا كان متوافراً باللغة الإنجليزية في أصل المقالة، وإذا لم يكن متوافراً فتتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية، ثم يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية. ثم تضاف كلمة (In Arabic) بين قوسين بعد عنوان الدورية.

ج) توضع قائمة بالمراجع العربية بعد المتن مباشرةً، مرتبة هجائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

د) يلي قائمة المراجع العربية، قائمة المراجع الإنجليزية، متضمنةً المراجع العربية التي تم ترجمتها، أو رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

وفيما يلي مثال على رومنة بيانات المراجع العربية:

الجبر، سليمان. (1991م). تقويم طرق تدريس الجغرافيا ومدى اختلافها باختلاف خبرات المدرسين وجنسياتهم وتخصصاتهم في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك سعود ـ العلوم التربوية، 3*(1)، 143 – 170.

Al-Jabr, S. (1991). The evaluation of geography instruction and the variety of its teaching concerning the experience, nationality, and the field of study at intermediate schools in the Kingdom of Saudi Arabia (in Arabic). *Journal of King Saud University-Education sciences, 3*(1), 143-170.

رابعًا: تعليمات النشر في المجلة

- يلزم تنسيق البحث تبعًا لما يلي:

1. لا يتجاوز البحث المقدَّم للنشر (30) ثلاثين صفحة، وبما لا يزيد عن (8000) ثمانية آلاف كلمة.
2. أن يتضمن البحث ملخصين: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، بشرط ألا يزيد أي منهما عن (250) كلمة، وأن يكتب كلٌ منهما في صفحة مستقلة، متبوعًا بكلمات مفتاحية لا تزيد عن خمس كلمات تعبر عن محاور البحث.
3. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة (2.5) سم، ما عدا الهامش الأيمن (3.5) سم، والمسافة بين الأسطر والفقرات "مفرد"

[1] (يقصد بالرومنة: النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية).

4. الخط المستخدم في المتن للكتابة باللغة العربية (Traditional Arabic) بحجم (16)، وللكتابة باللغة الإنجليزية (Times New Roman)بحجم (12)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بولد (Bold).
5. يكون نوع الخط المستخدم في الجداول والأشكال باللغة العربية (Traditional Arabic) بحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)بحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بولد (Bold).
6. يلتزم الباحث/ الباحثون في البحوث المكتوبة باللغة العربية باستخدام الأرقام العربية (1، 2، 3...) في جميع ثنايا البحث.
7. يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة الملخص العربي ثم الملخص الإنجليزي وحتى آخر صفحة من صفحات البحث ومراجعه.
8. توضع قائمة بالمراجع العربية بعد المتن مباشرة، مرتبة هجائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، يليها مباشرة قائمة المراجع الأجنبية، وذلك وفقًا لأسلوب التوثيق المتبع في المجلة.

خامسًا: حقوق المجلة وحقوق الباحث أو الباحثين

1. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله حتى تنطبق عليه شروط النشر، أو رفضه دون إبداء الأسباب.
2. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إشعار الباحث بقبول بحثه للنشر، ولا يجوز نشره في أي منفذٍ آخر ورقيًا أم إلكترونيا، دون الحصول على إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.
3. لا يحق للباحث/ الباحثين التقدم بطلب لسحب البحث بعد إبلاغه/ إبلاغهم بوصول البحث إلى المجلة.
4. لهيئة التحرير الحق في ترتيب البحوث المقدمة عند النشر لاعتبارات فنية.
5. لهيئة التحرير الحق في اختصار أو إعادة صياغة بعض الجمل والعبارات لأغراض الضبط اللغوي ومنهج التحرير.
6. يبلغ الباحث بعدم قبول بحثه بناءً على تقارير المحكمين دون إبداء أسباب.
7. ترسل نسخة إلكترونية للباحث/الباحثين من العدد المنشور فيه بحثه/بحثهم، ونسخة إلكترونية أيضًا لمستلة البحث.

سادسًا: إجراءات النشر في المجلة

1. إرسال البحث إلكترونيًا بصيغة (word) وبصيغة (PDF) طبقًا للشروط والقواعد والتعليمات الخاصة بالمجلة والمذكورة أعلاه، ويرفق مع البحث سيرة ذاتية للباحث/ الباحثين؛ إن كانت مراسلته/ مراسلتهم المجلة هي الأولى لهم.
2. إرسال البحث إلكترونيًا من خلال موقع المجلة الإلكتروني https://journals.kku.edu.sa/ssjt/ar/
3. أن يوقع الباحث/الباحثون إقرارًا يفيد أن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه ونشره في المجلة، أو رفضه، وأنه غير مستل من أية دراسة أيًا كان نوعها.
4. إشعار الباحث عبر البريد الإلكتروني باستلام بحثه خلال خمسة أيام من تاريخ إرساله للمجلة.
5. إشعار الباحث بإرسال البحث للتحكيم في حال اجتياز بحثه للفحص الأولي أو إعادته للباحث في حال رفضه.
6. إرسال البحث المقدم للنشر– في حال اجتيازه للفحص الأولي– إلى محكمين من ذوي الاختصاص يتم اختيارهما بسرية تامة، وذلك لبيان مدى أصالته وجدته وقيمة نتائجه وسلامة طريقة عرضه ومن ثم مدى صلاحيته للنشر.
7. بعد التحكيم، ترسل تقارير المحكمين للباحث/ الباحثين لإجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون.
8. بعد عمل التعديلات، يعاد إرسال النسخ الأصلية للبحث والنسخة المعدلة على البريد الإلكتروني للمجلة لمراجعة البحث في صورته النهائية من هيئة التحرير.
9. إشعار الباحث بقبول بحثه للنشر إلكترونيًا على موقع المجلة.

افتتاحية العدد

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد،

تعود مجلة الجمعية السعودية العلمية للمعلم، المجلة الرائدة في مجال البحث التربوي والتعليم، لتواصل مسيرتها في تقديم أبحاث علمية رصينة تعنى بالمعلمين والمعلمات، والباحثين والباحثات في مجالات التعليم والتعلم على وجه الخصوص، والبحث التربوي بصفة عامة. وتستمر المجلة في تلبية احتياجات التربويين بتقديم المساهمات العلمية التي تُثري ساحة البحث في وهي بذلك تسهم في تعزيز مستوى التعليم وتطويره، ساعيةً إلى رفعة مكانته على الصعيدين الوطني والدولي.

يسرني باسمي واسم أعضاء هيئة التحرير أن أقدم لأعضاء الجمعية السعودية العلمية للمعلم (جسم) والباحثين والباحثات هذا الإصدار المتميز، المتمثل في العدد الثاني من المجلة، الذي يجسد نتاجًا علميًا قيمًا من مجموعة من الزملاء الباحثين والباحثات من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وذوي الخبرات التعليمية في التعليم العام، بالإضافة إلى طلاب وطالبات الدراسات العليا في التخصصات التربوية. وهذا العدد يعكس الجهود المستمرة والمخلصة التي تبذل في سبيل تحقيق رؤية المجلة وتعزيز مجالات البحث العلمي في التعليم.

وفي الختام، أُهيب بجميع الباحثين والمتخصصين الإسراع في الانضمام إلى مجتمع المجلة، سواء كمحكمين أو ككتاب، ونسعى جميعًا – بعون الله وتوفيقه – إلى أن تواصل المجلة تحقيق التميز العلمي لتكون ضمن أفضل المجلات المصنفة على المستوى الوطني والعالمي.

وختامًا، كل الشكر والتقدير لزملائي في هيئة التحرير وأعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة، ونلتقي في العدد القادم بإذن الله.

والله ولي التوفيق.

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالله بن علي معيض آل كاسي

جدول المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
توظيف المنهج الاستنباطي للبحث العلمي في مجال التربية الإسلامية	
د. نورة بنت حمود المضحي المطيري	١-٢٩
واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	
د. محمد علي محمد آل متعب	٣٠-٥٨
فعالية تدريس الفيزياء باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى طلاب المرحلة الثانوية بالمدينة المنورة	
أ. وائل زين خليل فاخرجي	٥٩-٨١
توجهات بحوث تعليم الرياضيات في المجلات السعودية خلال الفترة من 2020 حتى 2024م	
أ. عبدالله محمد محمود إبراهيم الشنقيطي، أ. د. محمد صنت الحربي	٨٢-١٠٩
دور كلية التربية بجامعة الطائف في تعزيز مهارات الطالب الجامعي، دراسة ميدانية وفق بعض المتغيرات	
د. حاتم عبدالله سعد الحصيني	١١٠-١٣٧
فاعلية برنامج تطوير مهني قائم على معايير العلوم للجيل القادم (NGSS) في تنمية ممارسات تعليم (STEM) لدى معلمي العلوم بالمرحلة الابتدائية	
أ. د. علي حسن حسين الاحمدي د. علي عياد حميد الحجوري	١٣٨-١٦٦

أبحاث العدد

واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك

د. محمد علي محمد آل متعب

أستاذ أصول التربية المساعد، جامعة تبوك

abonsrrin@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الثقافة الحقوقية من وجهة نظر معلمي التعليم العام بمدينة تبوك، واقتراح متطلبات تعزيز الثقافة الحقوقية لدى المعلمين من وجهة نظر معلمي التعليم العام بمدينة تبوك، وتوضيح معوقات تعزيز الثقافة الحقوقية لدى المعلمين من وجهة نظر معلمي التعليم العام بمدينة تبوك، واتبع الباحث المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (376) معلما، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن معلمي التعليم العام في مدينة تبوك لديهم درجة ضعيفة بالثقافة الحقوقية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.28)، وأن معوقات الثقافة الحقوقية جاءت بدرجة موافقة عالية جدا وبمتوسط حسابي (4.32)، وأظهرت النتائج أن متطلبات الثقافة الحقوقية جاءت بدرجة موافق عالية جدا وبمتوسط حسابي (4.38)، وأوصت الدراسة بضرورة توعية المعملين بحقوقهم وواجباتهم من خلال النشرات التوعوية والدورات التدريبية، والعمل على توفير مناخ مدرسي لتنويع أساليب التحفيز والإبداع الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الحقوقية، معلمي التعليم العام.

The reality of the legal culture of general education teachers from the point of view of primary education teachers in the city of Tabuk

Abstract:

The study aimed to diagnose the reality of human rights culture from the point of view of general education teachers in the city of Tabuk, and to suggest requirements for enhancing the human rights culture among teachers from the point of view of general education teachers in the city of Tabuk, and to clarify the obstacles to enhancing the human rights culture among teachers from the point of view of general education teachers in the city of Tabuk. The researcher followed The descriptive approach, and the questionnaire was used as a tool for collecting data, and the study sample consisted of (376) teachers, who were selected by a simple random method. The results of the study showed that general education teachers in the city of Tabuk have a weak degree in human rights culture, as the arithmetic average reached (2.28), and showed that the obstacles to human rights culture came with a very high degree of approval, with an arithmetic average of (4.32). The results that the requirements of culture The legal profession came with a very high degree of agreement, with an arithmetic mean of (4.38), The study recommended the necessity of educating employees about their rights and duties through awareness-raising bulletins and training courses, and working to provide a school climate to diversify methods of motivation and job creativity.

Keywords: legal culture, general education teachers.

مقدمة:

تؤدي الثقافة الحقوقية دورا رئيسيا في بناء مجتمعات عادلة ومتوازنة؛ حيث تعمل الثقافة الحقوقية على تعزيز تعزز فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية والاحترام المتبادل بينهم، ويُعتبر هذا الفهم ضروريًا لتطوير بيئة اجتماعية سليمة؛ حيث يساعد الأفراد في التفاعل بشكل فعّال مع القوانين والتشريعات (قشطة والحبسي، 2022).

كما أن تطوير الثقافة الحقوقية يحتاج إلى جهود مشتركة من مؤسسات المجتمع المدني والدولة، وذلك من خلال حملات توعية، وورش عمل، ودورات تدريبية تركز على أهمية الحقوق الإنسانية؛ حيث يشكل الوعي القانوني والفهم الصحيح للقوانين ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة (Kozhukhova & Zhiyenbayev, 2018).

وتعتبر الثقافة الحقوقية لدى المعلمين مهمة في تحسين بيئة التعليم وتطوير الأداء التعليمي؛ حيث تتضمن هذه الحقوق مجموعة من الجوانب، منها الحق في الحصول على معاملة عادلة، والحق في بيئة عمل آمنة، والحق في التعبير عن الآراء والمشاركة في اتخاذ القرارات، وهذه الحقوق ليست فقط ضرورية لرفاهية المعلمين، بل تؤثر أيضًا على جودة التعليم الذي يقدمونه؛ حيث إن ضمان حقوق المعلمين يمكن المعلم من تحقيق بيئة تعليمية إيجابية تدعم النمو الشخصي والمهني بالإضافة إلى أنها تسهم في جذب الكفاءات إلى مهنة التعليم، وتعزز من مستوى الالتزام والاحترافية بين المعلمين، إن الحقوق القانونية والمعنوية للمعلمين تسهم في رفع الروح المعنوية، مما ينعكس إيجابيًا على الطلاب ويعزز من نجاح العملية التعليمية (Deo et al, 2019).

إن إدراك المعلمين حقوقهم وواجباتهم يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترضهم أثناء أدائهم لعملهم، كما أنها تدفعهم إلى العمل بطريقة أكثر فاعلية وجدية مما يسهم في تحسين النظام التعليمي بشكل عام، وتعكس معرفة المعلمين لحقوقهم قدرتهم على تشكيل جيل واعٍ وقادر على المشاركة الفعّالة في المجتمع (Koch, S., & Kjølstad, 2023).

إن اهتمام الباحث بدراسة واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي في مدينة تبوك ينبع من الحاجة الماسة إلى تعزيز الثقافة الحقوقية في المجتمع التعليمي؛ حيث يعتبر المعلمون من العناصر الحيوية في تشكيل وعي الطلاب، ولذلك فإن فهمهم لحقوقهم وواجباتهم القانونية يسهم في تحسين بيئة التعليم، وذلك من خلال تعزيز الثقافة الحقوقية لتحقيق العدالة والمساواة داخل الفصول الدراسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة تعليمية إيجابية تشجع على الحوار واحترام الآخر، كما أن هذا الاهتمام يساعد في تحديد الفجوات المعرفية التي تعوق المعلمين، مما يستدعي تطوير برامج تدريبية مستدامة تلبي احتياجاتهم. ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل خطوة نحو تحقيق تعليم مستدام يسهم في تطوير المجتمع ككل، ويعكس التزاما بالتحسين المستمر في النظام التعليمي.

مشكلة الدراسة:

تعاني البيئة التعليمية في مدينة تبوك وخصوصا في المرحلة الابتدائية من بعض قصور في مستوى الثقافة الحقوقية لدى المعلمين، مما يؤثر على جودة التعليم وبيئة التعلم. فالثقافة الحقوقية تُعد ضرورية للمعلمين لفهم حقوقهم وواجباتهم، والتعامل بوعي مع الطلاب والإدارة، واتخاذ قرارات تراعي القوانين المدرسية واللوائح المعمول بها. ومع ذلك يشير عدد من الدراسات إلى أن الوعي القانوني لدى المعلمين قد يكون ضعيفا؛ وذلك بسبب نقص التدريب المناسب وضعف الاهتمام المؤسسي بنشر الوعي القانوني بينهم.

ويتجلى هذا النقص في التحديات التي يواجهها المعلمون في التعامل مع الطلاب وقضايا الانضباط؛ حيث إن غياب المعرفة الكافية بالأنظمة القانونية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة قانونيًا؛ مما ينعكس سلبًا على المعلم والطالب بالإضافة إلى ذلك يواجه المعلمون صعوبة في التمييز بين ما هو قانوني وما هو ضمن تقديرهم الشخصي؛ مما يزيد من الحاجة إلى تعزيز الثقافة الحقوقية من خلال التدريب المستمر والموارد الداعمة.

وقد أجرى قشطة والحبسي (2023) دراسة أوضحت أن الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة بن حكومة وابليش (2023) بينت أن درجة توافر الحقوق المادية والمهنية لدى المعلمين جاءت بدرجة ضعيفة، ودراسة (Brantefors, 2019) التي كشفت عن وجود ضعف لدى التلاميذ في معرفة حقوق الإنسان، أما دراسة القايز (2017) فبينت أن الثقافة الحقوقية لدى الطلاب الجامعيين جاءت متدنية.

وتأسيسا على ما سبق جاءت هذه الدراسة من ملاحظة الباحث تدني مستوى الثقافة لدى المعلم والطالب لحقوقهم في مجال التربية والتعليم، وعدم وجود جهات مختصة تساعد المعلم والطالب على الإلمام بحقوقه والحفاظ عليها، ولذلك انطلقت دراسة الحالة من الأسئلة الآتية:

1. ما واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟
2. ما معوقات تنمية الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟
3. ما متطلبات تنمية الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟

أهمية الدراســـة: (في التوجه الحديث ترى بعض الجامعات والمجلات العلمية الدمج بين الأهمية النظرية والتطبيقية)

الأهمية النظرية:

1. تناولت الدراسة موضوعا مهما وهو الثقافة الحقوقية التي تعد مهمة؛ لأنها تساعد المعلمين على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم القانونية، مما يعزز شعورهم بالأمان والثقة.
2. تناولت الدراسة فئة مهمة في المجتمع وهي فئة المعلمين؛ حيث تعد هذه الفئة ركنا أساسيا في تحقيق التقدم في النظام التعليمي وتعزيز التنمية المجتمعية، كما أن لهم دورا كبيرا في غرس القيم والمعايير الأخلاقية والقانونية في عقول الطلاب.
3. تأتي أهميتها أيضًا لقلة الرسائل والبحوث التي تناولت الثقافة الحقوقية في المؤسسات التعليمية بالمملكة، وقد يكون سبب ذلك أن الموضوعات المرتبطة بحقوق الإنسان حديثة الظهور.

الأهمية التطبيقية:

1. قد تفيد نتائج الدراسة في إعداد برامج إرشادية وندوات تعليمية للمعلمين مما يسهم في زيادة الثقافة الحقوقية لديهم.
2. قد تسهم في مساعدة المختصين وأصحاب القرار والعاملين في المجال التربوي في وضع سياسات وبرامج تتيح للمعلمين التعرف على حقوقهم وواجباتهم.
3. تفتح المجال أمام المختصين والمهتمين والباحثين لإجراء دراسات تتناول الثقافة الحقوقية لدى المعلمين وربطها مع متغيرات مختلفة لإثراء المكتبة العربية.
4. تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات بناءً على نتائجها مما يساعد في تحسين الثقافة الحقوقية لدى المعلمين.

أهداف الدراسة:

1. تشخيص واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك.
2. معرفة معوقات تعزيز الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك.
3. الكشف عن المتطلبات اللازمة لتعزيز الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك.

مصطلحات الدراسة:

وعرفت (الأمم المتحدة: 2012، ص2) في البرنامج العالمي للتثقيف التابع للأمم المتحدة الثقافة الحقوقية بأنها: عملية التعليم والتدريب والإعلام الرامية إلى إرساء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان.

ويرى الباحث من خلال التعريف سابق الذكر أن يعرف الثقافة الحقوقية تعريفًا إجرائيًا بأنها: مدى معرفة المعلم بحقوقه المهنية المادية والمعنوية والوعي بها ومن ثم كيفية المطالبة الصحيحة بها.

حدود الدراسة:

1. حدود الموضوع: تتناول مدى توافر الثقافة الحقوقية للمعلمين في مدينة تبوك.
2. الحدود البشرية: معلمو المرحلة الابتدائية في مدينة تبوك (1073) معلما.
3. الحدود المكانية: مدارس التعليم الابتدائي في مدينة تبوك.
4. الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1444هـ.

منهجية الدراسة:

انطلق الباحث من المنطلق الفلسفي ما بعد الوضعي، واستخدم المنهج الوصفي بمدخله الكمي، وتكونت عينة الدراسة من (376) معلما ومعلمة، واستخدم الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات لأنها تتناسب مع الأسلوب المستخدم وهو المسحي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: مفهوم حقوق الإنسان:

مصطلح حقوق الإنسان من المصطلحات التي ظهرت في الوقت المعاصر، وتعددت تعريفاتها من قبل المؤسسات الحقوقية والمختصين في هذا الشأن، ولكن أكثر المصطلحات شيوعا منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، هو مصطلح "حقوق الإنسان ويختلف مفهوم حقوق الإنسان من مجتمع إلى مجتمع آخر، ومن ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى؛ لأن مفهوم حقوق الإنسان، ونوع هذه الحقوق يرتبطان في الأساس بالتصور الذي تتصور به الإنسان. (مركز دراسات الوحدة العربية: 1999، ص95)

ومما سبق يتضح أن مصطلح حقوق الإنسان من كلمتين (الإنسان والحق)، الشق الأول: يتعلق بالإنسان موضوع الحق، والشق الثاني: يتعلق بمعنى الحق والحرية التي تكون لهذا الإنسان. (طعميات:2006: ص36).

وعرف الجوهري (2024، ص. 1488) حقوق الإنسان بأنها "مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص وفي أي مجتمع دون تمييز بينهم في هذا الخصوص سواء لاعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة السياسية أو الأصل الوطني أو أي اعتبار آخر".

وعرف مودودي (2024، ص. 214) حقوق الإنسان بأنها "مجموعة من الحريات المقررة والمحمية بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية لكل كائن بشري في كل زمان ومكان، ومنذ لحظة الإقرار بوجوده بوصفه كائنا حيا وحتى بعد وفاته، والتي تلتزم الدول بإقرارها وحمايتها على أراضيها، والمترتب على انتهاكها أو الإخلال بها المسؤولية الدولية الحاصل على أراضيها هذا الانتهاك بمقتضى المواثيق الدولية المعنية".

ومن هذا المنطلق يرى الباحث تحديد معنى الإنسان والحق ومن ثم مفهوم حقوق الإنسان حتى يتضح التكامل بين المصطلحين:

ثانيا: معنى الإنسان:

سيذكر الباحث معنى الإنسان لغويا ثم يذكر المعنى الاصطلاحي من خلال التعرض لمجموعة من التعريفات التي أوردها عدد من اللغويين والباحثين.

1. المعنى اللغوي للإنسان: يطلق لفظ الإنسان في اللغة على كل فرد من أفراد الجنس البشري (البستاني: 1998، ص19)، وورد في لسان العرب لابن منظور أن الإنسان: معروف؛ وقوله: أقل بنو الإنسان، حين عمد إلى من يثير الجين، وهي ممجود يعني بالإنسان آدم عليه السلام، وقال الجوهري: وتقدير إنسان فعلان وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رويجل، وقال قوم: أصله إِنْسِيان على إِفْعِلان، فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغروه ردوهما لأن التصغير لا يكثر. (ابن منظور: د ت، ص112).
2. المعنى الاصطلاحي: يعرف الإنسان من الناحية الاصطلاحية بأنه: كائن بشري عكس حيوان للمذكر والمؤنث خلقه (المعجم العربي الأساسي: 1988، 112) ويتميز بسمو، أما الإنسان في نظر علماء الاجتماع وكذا الفلاسفة حيوان اجتماعي، عاقل ومفكر وعليه قيل بأن الإنسان بصفته العامة المحضة بالشكل الواضح لتبلور عمليات الحياة داخل كيان متميز بالصفات الروحية التي تفتقدها الكائنات دون البشر عن طريق نسق القيم الذي يستقل آخر الأمر بخلق الإنسان المفاهيم فوق البشرية. (بدوي: 1993، ص201).

ويخالف الباحث المفهوم السابق لأن الله سبحانه كرم الإنسان عن سائر المخلوقات بالعقل، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: 70)

وذكر (فرحاتي: 2012، ص21) أن الإنسان كما وصف في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، فقد اجتمع في تعريفين جامعين:

التعريف الأول: هو أن الإنسان مخلوق مكلف، والتكليف صفة بارزة من صفات الإنسان تفصله عن الكائنات الأخرى بالعقل الذي هو مناط التكليف.

التعريف الثاني: هو أن الإنسان الذي خلقه الله مخلوق في أحسن تقويم من الناحية التكوينية، ومن الناحية الفطرية، يقول الله تعالى مؤكدًا هذه الحقيقة: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (التين: 4)

ثالثا: معنى الحق:

1. المعنى اللغوي: الحق نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقاق، وليس له بناء أدنى عدد، وحق الأمر يحق ويحق حقًّا وحقوقًا، صار حقا وثبت، قال الأزهري: معناه وجب يجب وجوبًا، وحق عليه القول وأحققته

أنا، قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ ﴾ (القصص: 63)، أي ثبت. (ابن منظور: د ت، ص940)

2. كما أن الحق هو: الموجود الثابت الذي لا يسوغ إنكاره وهو نقيض الباطل، كما ورد في قوله تعالى: (﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: 42)، والحقيقة أن المعنى العام للحق هو الأساس الثابت لبناء الإنسان الصالح فردا أو جماعة، وهو القدر الثابت الذي توزن به الأشياء والمعيار، وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ (يس: 7)

3. المعنى الاصطلاحي للحق بأنه: طلب أو امتياز أو سلطة أو حصانة يمتلكها الأفراد في مواجهة الدولة، فتصبح بمنزلة قيود عليها يدفع صاحب الحق إلى المطالبة به استنادًا إلى أسس أخلاقية وثقافية مقبولة في المجتمع. (عواد:2008، ص144)

وذكر (العيلي: 1983، ص176) أن مفهوم الحق لدى فقهاء القانون هو: تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول الشخص على سبيل الانفراد والاستئثار التسلط على شيء، أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر.

وفي الشريعة الإسلامية يعرف الحق بأنه: علامة شرعية تؤدي إلى الاختصاص بشيء مع امتثال شخص آخر في إطار محدد ومشروع، وللحق في الشريعة خمسة أركان، هي: صاحب الحق، الشيء المستحق، من عليه الحق، نص شرعي يوجب الحق، المشروعية. (فرحاتي:2012، ص30).

كما ذكر الباحث سابقًا أنه لا يوجد اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، ويؤيده في كلامه ما كتبه (عيسى: 2006، ص3) حيث ذكر أن هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة على حقوق الإنسان منها: حقوق الإنسان، الحقوق الإنسانية، حقوق الشخصية الإنسانية، فهي تعبيرات تم استخدامها بالتناوب للدلالة على المصطلح نفسه، وفي السابق كان تعبير الحقوق الطبيعية هو المستخدم بشكل أكبر إلى جانب الحقوق الفطرية أو الأصيلة.

عرف (الزكري:2018، ص24) حقوق الإنسان: بأنها حقوق الإنسان في الإسلام أو الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وهناك تعريف ذكره (الدباس: 2007، ص279) بأنها: مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما.

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات لحقوق الإنسان يتضح للباحثين أن مصطلح حقوق الإنسان كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية، ويتفق رأي الباحث مع ما ذكرته (حسونة: 2015، ص9) بأنه لا يمكن وضع مفهوم متفق عليه فهي في تطور مستمر مع تطور الظروف المحيطة سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على المستوى السياسي أو القانوني.

ويرى الباحث من هذا المنطلق أن مفهوم الثقافة الحقوقية يختلف عن مفهوم حقوق الإنسان؛ حيث ذكرت (حسونة: 2015، ص9)، أن حقوق الإنسان تشمل جميع الحقوق التي بدونها لا يستطيع أن يحيا الإنسان حياة حرة كريمة، وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية كافة، وهذا ما يتفق مع رؤية الباحثين بأن الثقافة الحقوقية جزء من حقوق الإنسان.

وقد عرف (الأمم المتحدة:٢٠١٢، ص2) من خلال البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي – الثقافة الحقوقية بأنها: عملية التعليم والتدريب والإعلام الرامية إلى إرساء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان، وهذا التعريف يتوافق مع ما يراه الباحث ويحقق فكرتهما.

وقد عرفته اليونسكو بأنه: عملية كاملة للحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والمجموعات تنمية الوعي فيما بينهم لصالح المجتمعات الدولية والوطنية، وتنمية قدراتهم الشخصية واتجاهاتهم (Symonides, 2001).

ومن خلال ما سبق يلاحظ الباحث أن هناك عدة فروقات بين مصطلح حقوق الإنسان ومصطلح الثقافة الحقوقية، ولعل ما توصل إليه الباحث أن الثقافة الحقوقية جزء من أجزاء حقوق الإنسان، ويمكن إيجازه الفروقات بين المصطلحين في الجدول الآتي:

جدول (1): الفرق بين حقوق الإنسان والثقافة الحقوقية

حقوق الإنسان	الثقافة الحقوقية
مصطلح شامل ويشمل الثقافة الحقوقية	مصطلح مخصص يهتم بالجانب المعرفي
يعني بالتنمية في مختلف النواحي	يعني بإكساب المعارف والمهارات

رابعا: نشأة حقوق الإنسان:

إن فكرة حقوق الإنسان قديمة قدم البشرية ذاتها وقد عرفت حقوق الإنسان عبر التاريخ مدًّا وجزرًا حسب نوعية النظام السائد في كل دولة، فمع طغيان الأنظمة تحرم الأفراد والجماعات والشعوب من حقوقها، ويصبح هامش الديموقراطية متقلصًا حينًا ومنعدمًا أحيانًا أخرى، وحتى في أعرق الديمقراطيات التي عرفها التاريخ في عصر اليونان تم فيها انتهاك الحقوق بشكل سافر، ولعل ما كتبه (السناد: 2017, ص107) يؤيد كلام الباحث حيث ذكر أنه حوكم المفكر والفيلسوف سقراط بالإعدام ونُفذ في حقه بسبب رأيه في المعتقد اليوناني، وهذا دليل على طغيان الدولة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد عني المفكرون والفلاسفة على مر العصور بالتنظير لحقوق الإنسان والمطالبة بصونها، والواقع أن الفرد كان يخضع للجماعة في كل شيء بلا حدود أو قيود، إلى إن سادت الفكرة بضرورة عدم إطلاق يد الدولة بالتدخل في شؤون الأفراد، فاليونانيون في مآثرهم الشهيرة تناولوا حق الإنسان في الحياة وفي حرية

التعبير والمساواة أمام السلطة وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي عدها مفكروهم اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السياسي. (السناد:2017، ص109)

وكفلت الشريعة الإسلامية في نصوص صريحة واضحة وردت في القرآن والسنة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي نتحدث عنها اليوم فقد أسس القرآن مبدأ المساواة وعدم التمييز بين البشر ومهد الإسلام لإلغاء نظام الرق عند نزول الرسالة السماوية، وقد دعا الإسلام أيضًا إلى الحرية الدينية يقول الله تعالى: : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ ﴾ (البقرة: 256)، وهو يقر التعددية الدينية، لقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ (يونس: 99)، ولقوله تعالى ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ﴾ (الكهف: 29).

ويعد ما أرساه الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع لما يطلق عليه الآن مبادئ حقوق الإنسان، ومن بينها المساواة بين البشر فقال صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد). (البيهقي، 458: ج7: 7447)

ثالثًا: مفهوم الثقافة الحقوقية

عرفت (الأمم المتحدة:2003، ص7) الثقافة الحقوقية بأنها: الجهود المبذولة في مجالات التعليم والتدريب والنشر والإعلام، الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة والمهارات وتشكيل الاتجاهات، وهذا التعريف يتوافق مع ما يتبناه الباحث ويحقق فكرته.

ويعرف (السهلي:2018، ص82) الثقافة الحقوقية بأنها: تلك الجهود والممارسات المؤسسية والاجتماعية التي تكفل حفظ حقوق الإنسان ونشر الوعي بها.

وذكرت الفايز(2017) أن الثقافة الحقوقية يقصد بها: درجة الوعي والممارسة المكتسبة التي تستمد مصادرها من عمليات التنشئة والتربية والتعليم، ومن تراكم عقائدي وحضاري ومتغيرات مادية، تشكل توجهات للفرد في اتجاهاتها ووعيها الحقوقي لشؤون الحياة المختلفة.

وقد وضع عبده وآخرون (2012: ص20) تعريفًا للثقافة الحقوقية ينص على أنها: مجموعة المعارف (حقائق ومفاهيم ومبادئ وتعميمات ثم نظريات) والآراء والاتجاهات نحو حقوق الإنسان والواجب توافرها لدى أفراد الشعب كافة.

رابعًا: أهمية الثقافة الحقوقية

تكمن أهمية نشر الثقافة الحقوقية بين الأفراد في تنمية اتجاهاتهم وتفكيرهم ومعرفة حقوقهم، ويؤيد كلام الباحث ما كتبه (طنطاوي:2011، ص161)، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة البرنامج العالمي

للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أعلنت في عام 2004م أدبيات في حقوق الإنسان وأكدت أهمية نشر الثقافة الحقوقية (المعرفة، المهارة، بناء الاتجاه) في تنمية الوعي بهذه الحقوق والمحافظة عليها وعدم انتهاكها.

ومن خلال اطلاع الباحثين فإن هناك نظريات اهتمت ببناء الثقافة الحقوقية في المجال المعرفي والإدراكي والانفعالي، ومنها النظريات المفسرة لبناء الثقافة الحقوقية والتي حدد المعجم الدولي للتربية مصطلحا لها باسم البنائية Constructivism وهي: رؤية في نظرية التعلم ونمو المتعلم، قوامها أن المتعلم يكون نشطا في بناء أنماط التفكير لديه، نتيجة تفاعل قدراته الفطرية مع الخبرة.

ولذا فإن النظرية البنائية تقوم في تصورها للمعرفة البنائية على منطلقين أساسيين: المنطلق الأول: يبني الفرد الواعي المعرفة اعتمادا على خبرته الخاصة، ولا يستقبلها بصورة سلبية من الآخرين، فالمتعلم يكون نشطا وفعالا أثناء عملية التعلم.

المنطلق الثاني: إن وظيفة العملية المعرفية هي التكيف مع تنظيم العالم التجريبي وخدمته، وليس اكتشاف الحقيقة، ويقصد بالعملية المعرفية العملية العقلية التي يصبح الفرد بمقتضاها واعيا بموضوع المعرفة. (زيتون:١٩٩٢، ص58)

ومن خلال ما سبق ذكره فقد توصل الباحث إلى أهمية الثقافة الحقوقية وذكرها في عدة نقاط على النحو الآتي:

1. **تحقيق العدالة**: فالعدالة هدف إنساني لكل مجتمع، والعدالة هي إعطاء كل ذي حق حقه، فلا بد من الثقافة الحقوقية أولا ثم الانتقال إلى مرحلة العدالة.
2. **حفظ النظام**: حيث إن الثقافة الحقوقية طريق لمعرفة الحقوق والواجبات للفرد، ومن ثم فهي طريق لحفظ النظام والحقوق واحترامهما.
3. **الثقة المتبادلة**: فالثقافة الحقوقية يُبنى عليها الثقة بين الحاكم والمحكوم.

ويمكن وضع هذه النقاط في المخطط المفاهيمي الآتي للتوضيح:

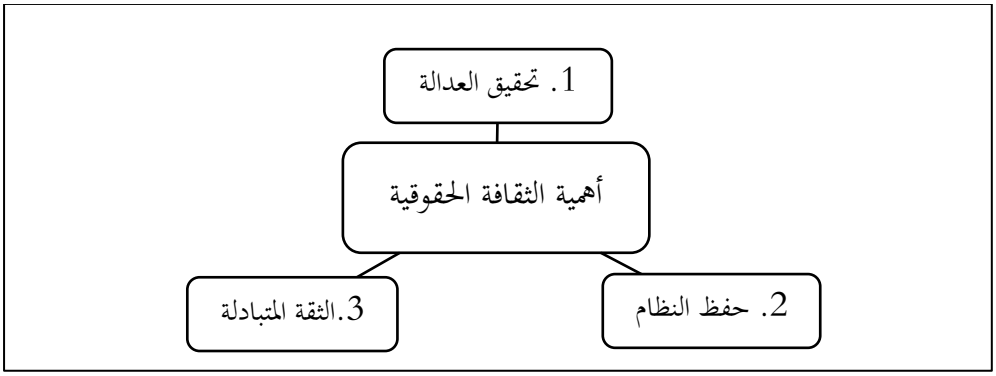

شكل (1): أهمية الثقافة الحقوقية

خامسًا: خصائص حقوق الإنسان:

لحقوق الإنسان في هذا العصر خصائص ومميزات واضحة ميزتها عن غيرها من الحقوق الأخرى، ذكرها الباحث لعدد من المختصين في هذا المجال في عدة نقاط على النحو الآتي:

1. حقوق الإنسان قيد على سيادة الدولة: من المبادئ الراسخة في القانون الدولي احترام سيادة الدول، ويرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمبدأي حظر استخدام القوة وعدم التدخل، وتعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان قيدًا على سيادة الدولة؛ إذ إنها تكبل يدها في تنظيم شؤونها الداخلية الخاصة بسكانها. (المصري: 2008، ص18)
2. حقوق الإنسان ذات صبغة موضوعية عالمية: ويقصد بعالمية حقوق الإنسان وجود مبادئ دولية لحماية حقوق الإنسان تلتزم الدول جميعا بتطبيقها (الفتلاوي: 2007، ص52)، وكل دولة لها مصلحة قانونية في حمايتها، ومن حق كل دولة أن تثير انتهاكها قبل دولة أخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يسمح للدولة بالرد بالمثل على انتهاك حقوق أحد رعاياها من قبل دولة أخرى (المصري: 2008، ص19)، وتتبع الطبيعة العالمية لمبادئ حقوق الإنسان من كونها حقوقا لكل إنسان دون النظر إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو المعتقد (International: 2002, p22) .
3. حقوق الإنسان تتمتع بقوة إلزامية: انتقلت حقوق الإنسان من عدم الإلزام إلى الإلزامية، وأصبح يقع على من يخالفها جزاءات دولية، ويمثل ميثاق الأمم المتحدة نقطة انطلاق في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته؛ حيث أصبحت النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي العرفي؛ لذا فإنها ملزمة للدول كافة. (المصري: 2008، ص28)
4. تمنح حقوق الإنسان للفرد حقوقه دولية بطريقة مباشرة: تمنح مواثيق حقوق الإنسان للفرد حقوقا دولية تتصل بصفته الآدمية بشكل مباشر، وفي حال انتهاك حقوق الفرد من قبل دولة أجنبية يلجأ إلى الآليات المنصوص عليها في المواثيق الدولية، أو لدولته لتمارس حقها عن طريق دعوى الحماية الدبلوماسية، وإذا كان الانتهاك صادرا عن دولته فعليه أن يلجأ إلى الأجهزة الداخلية السياسية والقضائية لإنصافه. (الدباس: 2017، ص28)
5. حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر، فهي متأصلة في كل فرد. (الدباس: 2017، ص28)
6. حقوق الإنسان شمولية: إذ تتضمن قضايا تتعلق بالديمقراطية، والتنمية، والعدالة الإنسانية، واحترام الحريات، وسيادة القانون، وحقوق النساء، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين، والمهاجرين، والأقليات، والمهمشين، والفقراء. (سعيد: 2008، ص13)
7. حقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ: ولكي يعيش جميع الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشة لائقة (الدباس: 2017، ص28)، فحقوق الإنسان تنتظم في إطار من

الترابط والتكامل على الرغم من تعددها وتنوعها، حيث إن الترابط وعدم التجزئة يمثلان مبدأين جوهرين من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. (نشوان: 2011، ص17)

8. حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها: فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه بوصفه إنسانا، ولم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين، فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف. (الدباس: 2017، ص28)
9. حقوق الإنسان تمتاز بالفاعلية في الدول الديمقراطية: بمعنى أن الدولة تحرص على تحويل المبادئ النظرية لحقوق الإنسان إلى واقع فعلي يحس به الناس في حياتهم اليومية، وتحرض كل سلطات الدولة على الحفاظ عليها وعدم السماح بانتهاكها، على عكس الدول غير الديمقراطية التي تكتفي بتزيين دساتيرها وقوانينها بالنص على أسمى مفاهيم حقوق الإنسان دون تفعيل حقيقي لها، بل على العكس من ذلك تنتهك هذه الحقوق بأبشع الصور. (الدباس: 2017، ص28)
10. حقوق الإنسان في تطور مستمر: وتتطور تفسيرات الحقوق مع تطور المجتمعات وتبلور الوفاق المحلي والدولي حولها، وتعتبر بعض الحقوق حقوقا مطلقة، في حين تخضع بعضها إلى قيود مجتمعية، ويترجم كل مجتمع هذه القيود بشكل يتوافق مع احتياجاته ونظامه السياسي وثقافته، ضمن محدودبات عالمية الحقوق والتفسيرات المتفق عليها. (عزام: 1995، ص28)

سادسًا: أهمية الثقافة الحقوقية لدى المعلمين:

لا بد أن يكون المعلم على دراية كاملة وشـاملة بحقوقه المعنوية والمادية، وذلك لعدة أسـباب يمكن سردها على النحو الآتي (المرسي، 2022):

1. العمل على تغيير ثقافة بعض المجتمعات من النظرة الدونية إلى المعلم بمقارنته بالوظائف الأخرى.
2. إعطاء المعلم الأمان الوظيفي الذي من شأنه أن يمنح المعلم القدرة على الإبداع والابتكار لشعوره بالأمن والاطمئنان في مواصلةِ عمله دون خوف أو قلق.
3. أن معرفة المعلم بحقوقه تجعله يحرص على تطوير نفسه باستمرار لمواكبة تطورات العصر وتحدياته.

الدراسات السابقة:

1. دراسة الهاشمي ومحمد (2024) هدفت الدراسة إلى تعرُّف واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لدى طلابها، ومعوقات ومتطلبات تنميته، واستخدم المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (1643) طالبا وطالبة و(160) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها يتحقق بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما أظهرت النتائج أن هناك معوقات تعوق دور جامعة

الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها بدرجة متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأن أعضاء هيئة التدريس يرون أنه يجب توفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها بدرجة كبيرة.

2. دراسة قشطة والحبسي (2023) هدفت إلى قياس مستوى الوعي القانوني في جامعة الشرقية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (177) طالبا وطالبة، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الوعي القانوني جاء بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات عينة الدراسة حول مستوى الوعي القانوني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات عينة الدراسة حول مستوى الوعي القانوني تعزى لمتغير السنوات الدراسية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات عينة الدراسة حول مستوى الوعي القانوني تعزى لمتغير الكليات.
3. دراسة بن حكومة وابليش (2023) هدفت إلى تعرُّف درجة توافر الحقوق المادية والمهنية لدى معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (1392) معلما ومعلمة بمدينة زليتن، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة توافر الحقوق المادية والمهنية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي والثانوي جاءت بدرجة ضعيفة، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات عينة الدراسة حول درجة توافر حقوق المعلم المادية والمهنية تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.
4. دراسة برانتيفورس (Brantefors, 2019) هدفت إلى تعرُّف محتوى التعليم والتعلم في حقوق الإنسان، والذي يخطط له المعلم السويدي، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من تلاميذ الحادية عشرة في العمر، واستخدم أسلوب تحليل المحتوى، وأظهرت نتائج الدراسة أن الهدف من تدريس الحقوق هو تمكين التلاميذ من التفاعل والتعامل بينهم، وأن محتوى تدريس التلاميذ ونتائج التعلم كانت متشابهه، وأن المعرفة بحقوق الإنسان جاءت ضعيفة لدى التلاميذ.
5. دراسة ماكغاغي وآخرين (Mcgaughey, et al, 2019) هدفت إلى محاكاة مهارات حقوق الإنسان لدى طلبة الجامعات في أستراليا لتنمية التعليم العالي لديهم، واستخدم المنهج الكمي والنوعي، وتمثلت عينة الدراسة من (252) طالبا من سبع جامعات أسترالية، وتعددت أداوت الدراسة، وأظهرت النتائج أن تمارين محاكاة حقوق الإنسان ساعدت في تنمية المهارات لديهم، وأن الطلاب لديهم وعي كبير بالمهارات متعددة التخصصات.
6. دراسة السهلي (2018): مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود: وهدفت الدراسة إلى تَعرُّف مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية، وذلك من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود،

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي تحقيقا لأهداف الدراسة واستخدم الباحث الاستبانة أداةً للدراسة، وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها: موافقة عينة الدراسة بشكل كبير على احتواء المناهج الدراسية لمفاهيم حقوق الإنسان، وكذلك موافقتهم على تحقيق الأهداف التعليمية لمبادئ حقوق الإنسان، كما أظهرت الدراسة أن للأستاذ الجامعي دورا إيجابيا في نشر الثقافة الحقوقية وفي بناء العلاقات الإنسانية داخل القاعة الدراسية.

7. دراسة الفايز (2017): واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية: حيث اتجهت الدراسة لمعرفة واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة نتائج من أهمها: أن معوقات تطبيق الثقافة الحقوقية في المؤسسات الحقوقية تعود إلى أن المناهج الدراسية تقدم مادة تثقيفية شاملة حول الحقوق الإنسانية، وإلى انتشار التعصب والعصبية وعدم التسامح ورفض الحوار، وإلى تدين الثقافة الحقوقية بين الطلاب الجامعيين.
8. دراسة الزهراني (2013): هدفت الدراسة إلى تعرُّف مقرر جامعي مقترح قائم على التصور الإسلامي لتنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم العالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج منها: تدني وعي طلاب التعليم العالي بثقافة حقوق الإنسان، كما أوصى الباحث بتخصيص مقرر جامعي يتناول تعليم ثقافة حقوق الإنسان.
9. دراسة القحطاني (2012): فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض: وحاولت الدراسة تعرف فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض، واستخدمت الباحثة المنهج شبه التجريبي وتطبيق أداة الاختبار على عينة الدراسة، وقد تحققت الباحثة من فاعليته، كما أوصت بإعداد البرامج التعليمية لتنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان بمختلف مراحل التعليم.
10. دراسة طنطاوي (2011): نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلمين من المنظور الإسلامي: حيث هدفت الدراسة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلم من المنظور الإسلامي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة الاستبانة في دراسته، وتوصل الباحث إلى نتائج، من أهمها: بيان الأسس التي يستند إليها نشر ثقافة حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في برامج إعداد المعلم، وأبرز المعالم التطويرية لنشر الثقافة الحقوقية في المسار التخصصي والكفايات والأهداف العامة والمحتوى والأنشطة وأساليب التقويم.

مناقشة الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة المتعلقة بالثقافة الحقوقية وحقوق الإنسان يرى أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة ودراستهما، ويمكن إيضاح العلاقة بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث في نقطتين هما:

1. من حيث الهدف:

أ. **أوجه التشابه من حيث الهدف:** يرى الباحث أن هناك دراسات سابقة متعلقة بالثقافة الحقوقية التي يستند عليها الباحث في دراستهما تهدف إلى معرفة آراء واتجاهات عينات الدراسة حول الثقافة الحقوقية التي تتفق مع الهدف الرئيسي للباحث وهو تعرف اتجاهات المعلمين حول الثقافة الحقوقية، منها دراسة الفايز (2017) بعنوان: واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية، ودراسة طنطاوي (2011) بعنوان: نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلمين من المنظور الإسلامي.

ب. **أوجه الاختلاف من حيث الهدف:** يرى الباحث أن هناك دراسات سابقة متعلقة بالثقافة الحقوقية تختلف في هدفها عن هدف الدراسة الحالية، ومنها دراسة الزهراني (2013): مقرر جامعي مقترح قائم على التصور الإسلامي لتنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم العالي، ودراسة القحطاني (٢٠١٢) بعنوان: فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض، ذلك لأنها تختلف عن دراسة الباحثين من ناحية الهدف بوضع مقرر مقترح وتطبيق برنامج مقترح للثقافة الحقوقية، ويمكن الاستفادة منها في دراسة الباحث وتدعيمها لأنها جزء من دراسته أيضا.

2. من حيث المنهج:

أ. **أوجه التشابه من حيث المنهج:** هناك دراسات تتفق مع دراسة الباحثين في منهج دراستهما، منها دراسة (السهلي:2018)، بعنوان: مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، ودراسة (الفايز: 2017) بعنوان: واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية؛ حيث استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي.

ب. **أوجه الاختلاف من حيث المنهج:** في نظر الباحثين إلى الدراسات المتعلقة بالثقافة الحقوقية، فقد توصل إلى أنها استخدمت المنهج شبه التجريبي في القحطاني (2012) بعنوان: فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض، وهذه الدراسة تختلف في منهج بحثها عن منهج دراسة الباحثين وهو المنهج الوصفي المسحي.

ويرى الباحث أيضا أن دراستهما الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بأنها تتطرق إلى معرفة اتجاهات المعلمين نحو الثقافة الحقوقية، ويريد الباحث في دراسته أن يربط بين الثقافة الحقوقية واتجاهات المعلمين نحوها.

وبعد أن ذكر الباحث أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة ودراسته، فقد يستفيد الباحث من الدراسات السابقة في نقاط منها:

1. تكوين فكرة أعمق وأوسع عن موضوع دراستهما من حيث الإطار النظري والمنهج المستخدم في الدراسة.
2. تأسيس قاعدة صلبة لدعم موضوع دراستهما وسهولة الانطلاق فيه.
3. زيادة الإلمام بتطبيق أداة الدراسة المناسبة وهي (الاستبانة).
4. تحليل نتائج الدراسة بأنسب الأساليب الإحصائية لضمان الخروج بنتائج صحيحة ينطلق منها الباحثون في المستقبل.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

– المنطلق الفلسفي:

انطلق الباحث في هذه الدراسة من النموذج الفكري ما بعد الوضعي لمناسبته لمدخل الدراسة الكمي.

– منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهجَ الوصفيَّ التحليلي؛ لتعرُّف واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام.

– مجتمعُ الدِّرَاسَة وعينتها:

تألف مجتمع الدِّرَاسَة من معلمي المرحلة الابتدائية بتبوك وعددهم (3064) معلما ومعلمة حسب الدليل الإحصائي في مدينة تبوك (2021)، وتكونت عينة الدراسة من (376) معلما ومعلمة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

– أداةُ جمع البيانات:

وفقًا لطبيعة هذه الدِّرَاسَـــة وأهدافها وطبيعة البيانات التي يراد جمعها، والمنهج المتبع في الدِّرَاسَـــة، وأهدافها وتساؤلاتها؛ استخدم الباحث الاستبانة أداة لدراسته.

وتكوَّنت الاستبانة في صورتها النهائية من (15) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، وهي على النحو الآتي:

- **المحور الأول**: واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، ويشتمل هذا المحور (5) عبارات.
- **المحور الثاني**: متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، ويشتمل هذا المحور (5) عبارات.
- **المحور الثالث**: معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، ويشتمل هذا المحور (5) عبارات.

صدقُ أداة الدِّرَاسَة:

تم التحقُّق من صدق أداة الدِّرَاسَة بطريقتين، وهما:

أ. صدق المحكمين:

عرض الباحث أداة جمع البيانات في صـــورتها المبدئية على مجموعةٍ من المحكمين الأكاديميّين؛ لتعرُّف مدى صدق أداة الدِّرَاسَة في قياس ما وضعت لقياسه، وعلى ضوء توجيهاتهم ومقترحاتهم؛ تم التوصل لأداة الدراسة بالصورة النهائية.

ب. صدقُ الاتِّساق الداخليّ للأداة:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي عن طريق معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه العبارة؛ وتم حسابُ الاتساقِ الداخليّ، كما تم حساب معامل ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة، وذلك على النحو الآتي:

جدول (2): معاملات ارتباط العبارات الاستبانة بالدرجة النهائية لكل محور من محاور الاستبانة

واقع الثقافة الحقوقية		متطلبات الثقافة الحقوقية		معوقات الثقافة الحقوقية	
رقم العبارة	قيمة الارتباط	رقم العبارة	قيمة الارتباط	رقم العبارة	قيمة الارتباط
1	0.770**	12	0.916**	19	0.856**
2	0.845 **	13	0.873**	20	0.800**
3	0.798 **	14	0.888**	21	0.773**
4	0.778 **	15	0.858**	22	0.757**
5	0.807 **	16	0.835**	23	0.893**

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

نســـتنتج من نتائج جدول (2) ارتباط كل عبارة من عبارات أداة الدراســـة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وجميعها قيم دالة عند مســـتوى دلالة 0.01، مما يدل على صـــدق عبارات أداة الدراسة وقياسها للسمة التي وضعت لقياسها.

جدول (3) قيم ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة

م	محاور الاستبانة	معامل الارتباط
1	واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	0.923**
2	متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	0.963**
3	معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	0.940 **

** دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

كشـفت نتائج جدول (3) ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسـة بالدرجة الكلية للأداة وجميعها قيم موجبة ودالة إحصـائيًا عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يشـير إلى صـدق محاور أداة الدراسـة وقياسـها للسمة التي وضعت لقياسها.

قياس ثباتُ أداةِ جمع البيانات:

تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach ‘Alpha)؛ للتأكد من ثبات أداة الدِّرَاسَة. وتُظهر نتائج جدول (4) قيم معاملات الثبات.

جدول (4): يوضِّح "قيم ثبات أداة جمع البيانات".

	محاور الدِّرَاسَة	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول	واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	5	0.948
المحور الثاني	متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	5	0.934
المحور الثالث	معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك	5	0.928
	ثبات أداة الدِّرَاسَة الكلي	15	0.980

تُبين نتائج جدول (4) أن قيم الثبات لمحاور أداة الدراسة عالية؛ حيث تراوحت ما بين (0.928 و 0.948)، في حين بلغت قيمة الثبات الكلي لأداة الدِّرَاسَـة (0.980)، وهي قيم مرتفعة تُشـير إلى أن أداة الدراسـة تتمتع بدرجةٍ عاليةٍ من الثبات، وتعكس معاملات الثبات مدى اتسـاق المحاور المختلفة لأداة الدراسـة بعضـها مع بعض، وهذا يدل على أن أداة الدراسـة ككل تُظهر موثوقية جيدة في قياس الظاهرة المدروسة.

أساليبُ تحليل البيانات:

استخدم الباحث الشكل المغلق في إعداد الاستبانة الذي يُحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وفيه تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابيّ، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل (ألفا كرونباخ)، وذلك باستخدام الحزم الإحصائية (SPSS)؛ واستخدم الباحث الأسلوب الآتي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة؛ وذلك ليكون تفسير النتائج سهلا؛ حيث تم إعطاء وزن للبدائل قام الباحث بمراجعتها تمهيدًا لإدخالها للحاسوب للتحليل الإحصائي، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقامًا معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز)، ثم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسةِ مستوياتٍ متساويةِ المدى، تتضح من المعادلة الآتية:

طول الفئة = (أكبر قيمة– أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة= (5–1) ÷ 5 =0.80 لنحصل على تصنيف الجدول (4):

جدول (5): درجة الموافقة ومدى الموافقة

الوصف	مدى المتوسطات
غير موافق بشدة	1.80-1
غير موافق	أكبر من1.80–2.60
محايد	أكبر من 2.60–3.40
موافق	أكبر من 3.40–4.20
موافق بشدة	أكبر من 4.20–5.00

الإجابة على تساؤلات الدراسة ومناقشتها:

تحليلُ ومناقشةُ النتائجِ الخاصة بالسؤالِ الأولِ الذي نصَّ على الآتي:

ما واقع الثقافة لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (6): واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك

رقم العبارة	العبارات	التكرار والنسب المئوية	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	لدى المعلمين معرفة شـــاملة بحقوقهم المهنية.	ك	52	64	36	68	156	2.44	1.51	3	غير موافق
		٪	13 8.	17	9.6	18. 1	41.5				
2	تقام دورات تدريبية ومحاضـرات لتوعية المعلمين بحقوقهم المهنية.	ك	20	24	32	20 8	92	2.13	1.03	4	غير موافق
		٪	5. 3	6.4	8.5	55. 3	45.5				
3	تتضمن المناهج الجامعية مفاهيم بحقوق المعلمين.	ك	44	76	16	15 2	88	2.56	1.36	1	غير موافق
		٪	11 7.	20. 2	4.3	40. 4	23.4				
4		ك	40	68	0	92	176		1.67	5	

رقم العبارة	العبارات	التكرار والنسب المئوية	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
	يقوم الإعلام بتوعيـة المعلمين بحقوقهم وكيفية المطالبة بها.	٪	10 6.	18. 1	0	24. 5	46.8	1.7 9			غير موافق بشدة
5	تقوم بعض الجهـات الحقوقيـة بإرسـال رسـائل توعوية بحقوق المعلمين	ك	60	20	26 8	0	28	2.5 1	1.22	2	غير موافق
		٪	16	5.3	71. 3	0	7.4				
	المتوسط الحسابي العام							2.28	1.35		**غير موافق**

* المتوسط الحسابيّ من 5 درجات.

تُبين نتائج جدول (6) أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (2.38 من 5)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الثانية من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (1.81 إلى 2.60)، وهي الفئة التي تُشير إلى درجة غير موافق.

كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن هناك تقاربا في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بواقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؛ حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على العبارات المتعلقة بهذا المحور ما بين (1.79 إلى 2.56)، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الأولى والثانية من المقياس المتدرج الخماسي واللتين تشيران إلى درجة (غير موافق بشدة، غير موافق).

فقد حصلت العبارة رقم (3)، وهي (تتضمن المناهج الجامعية مفاهيم بحقوق المعلمين) على أعلى متوسط حسابي ومقداره (2.56)، تليها العبارة رقم (5)، وهي (تقوم بعض الجهات الحقوقية بإرسال رسائل توعوية بحقوق المعلمين) بمتوسط حسابي بلغ (2.51)، في حين حصلت العبارة رقم (4) (يقوم الإعلام بتوعية المعلمين بحقوقهم وكيفية المطالبة بها) على أدنى متوسط حسابي ومقداره (1.79) يليها العبارة رقم (2)، وهي (تقام دورات تدريبية ومحاضرات لتوعية المعلمين بحقوقهم المهنية) بمتوسط حسابي بلغ (2.13).

ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى قلة التدريب والتوعية القانونية وغياب الموارد والدعم المؤسسي لتعزيز الثقافة الحقوقية لدى المعلمين، كما أن تركيز المناهج والبرامج التعليمية غالبا لا يغطي الجوانب القانونية بشكل كافٍ؛ مما يؤدي إلى عدم الإلمام التام بالحقوق والواجبات القانونية، بالإضافة إلى أنه قد يشعر المعلمون بأن

الجانب القانوني ليس أولوية في عملهم اليومي؛ مما يحد من اهتمامهم بمتابعة المعرفة القانونية اللازمة بشكل مستمر.

وتتفق هذه النتيجة مع دراســـة (بن حكومة وابليش، 2023، Brantefors, 2019، الزهراني، 2023)، وتختلف مع دراسة (الهاشمي ومحمد، 2024؛ قشطة والحبسي، 2023؛ Mcgaughey, et al, 2019، السهلي، 2018).

تحليلُ ومناقشةُ النتائجِ الخاصة بالسؤالِ الثاني الذي نصَّ على الآتي:

ما معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (7) معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك

رقم العبارة	العبارات	التكرار والنسب المئوية	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
1	معاناة المعلمين من ارتفاع الأعباء الإدارية عليهم	ك	196	136	36	8	0	4.38	0.75	3	موافق بشدة
		٪	52.1	36.2	9.6	2.1	0				
2	ضعف الوعي بمسؤولية العمل عند بعض المعلمين.	ك	144	156	40	36	0	4.09	0.94	4	موافق
		٪	38.3	41.5	10.6	9.6	0				
3	تدريس المعلمين لمواد في غير مجال اختصاصهم.	ك	232	124	12	8	0	4.54	0.67	2	موافق بشدة
		٪	61.7	33	3.2	2.1	0				
4	عدم مشاركة المعلمين في التخطيط التربوي للعملية التعليمية.	ك	284	56	32	4	0	4.79	0.41	1	موافق بشدة
		٪	75.5	14.9	8.5	1.1	0.0				

رقم العبارة	العبارات	التكرار والنسب المئوية	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
5	ضعف انتماء بعض المعلمين إلى مهنة التعليم.	ك	108	156	48	64	0	3.82	1.04	5	موافق
		٪	28.7	41.5	12.8	17	0				
	المتوسط الحسابي العام							4.32	0.762		موافق بشدة

تكشف المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك وذلك بمتوسط حسابيّ (4.32 من 5)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21 إلى 5)، وهي الفئة التي تُشير إلى درجة موافق بشدة.

كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن هناك تقاربا في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؛ حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على العبارات المتعلقة بهذا المحور ما بين (3.82 إلى 4.79)، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي، واللتين تشيران إلى درجة (موافق، موافق بشدة).

وقد حصلت العبارة رقم (4)، وهي (عدم مشاركة المعلمين في التخطيط التربوي للعملية التعليمية) على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي ومقداره (4.79)، تليها العبارة رقم (3)، وهي (تدريس المعلمين لمواد في غير مجال اختصاصهم) بمتوسط حسابي بلغ (4.54)، في حين حصلت العبارة رقم (5) (ضعف انتماء بعض المعلمين إلى مهنة التعليم) على المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي ومقداره (3.82) يليها العبارة رقم (2)، وهي (ضعف الوعي بمسؤولية العمل عند بعض المعلمين) بمتوسط حسابي بلغ (4.09).

ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى عدم تقديم دورات كافية تركز على حقوق المعلمين القانونية وواجباتهم، وافتقار المؤسسات إلى توفير المواد أو المستشارين القانونيين الذين يمكنهم تقديم الدعم، وأن النظام التعليمي يركز غالبا على المادة العلمية أكثر من الحقوق القانونية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى قلة اهتمام المعلمين بالجوانب الحقوقية، وعدم تشجيع المؤسسات التعليمية على طرح الأمور القانونية ومناقشتها؛ مما يقلل من فرص تعزيز الثقافة الحقوقية لدى المعلمين.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الفايز، 2017) وتختلف مع دراسة (الهاشمي، 2024).

تحليلُ ومناقشةُ النتائجِ الخاصة بالسؤالِ الثالث الذي نصَّ على الآتي:

ما متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (8) متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك

رقم العبارة	العبارات	التكرار والنسب المئوية	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
1	توعية المعلمين بحقوقهم وواجباتهم من خلال دورات تدريبية.	ك	184	160	16	16	0	4.36	0.76	4	موافق بشدة
		٪	48.9	42.6	4.3	4.3	0				
2	إتاحة الفرصة للمعلمين لتنويع أساليب التحفيز والإبداع الوظيفي	ك	168	116	36	56	0	4.05	1.07	5	موافق
		٪	44.7	30.9	9.6	14.9	0				
3	العمل على توفير مناخ مدرسي داعم للقيم الأخلاقية والمواطنة والعلاقات الإنسانية.	ك	236	112	12	16	0	4.51	0.76	2	موافق بشدة
		٪	62.8	29.8	3.2	4.3	0				
4	تدريب المعلمين على تنويع طرق وأساليب تحفيز الطلاب للتعلم.	ك	236	120	4	16	0	4.53	0.73	1	موافق بشدة
		٪	62.8	31.9	1.1	4.3	0				
5	تحفيز المعلمين ماديا ومعنويا للمهام الإضافية مثل (الإشراف والمناوبة).	ك	236	96	4	28	12	4.37	1.05	3	موافق بشدة
		٪	62.8	25.5	1.1	7.4	3.2				
	المتوسط الحسابي العام							4.38	0.71		**موافق بشدة**

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول (8) يتبين أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك وذلك

بمتوسط حسابيّ (4.38 من 5)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (4.21 إلى 5)، وهي الفئة التي تُشير إلى درجة موافق بشدة.

كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن هناك تقاربا في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك؛ حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على العبارات المتعلقة بهذا المحور ما بين (4.05 إلى 4.53)، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من المقياس المتدرج الخماسي، واللتين تشيران إلى درجة (موافق، موافق بشدة).

وقد حصلت العبارة رقم (4)، وهي (تدريب المعلمين على تنويع طرق وأساليب تحفيز الطلاب للتعلم) على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي ومقداره (4.53)، تليها العبارة رقم (3)، وهي (العمل على توفير مناخ مدرسي داعم للقيم الأخلاقية والمواطنة والعلاقات الإنسانية) بمتوسط حسابي بلغ (4.51)، على حين حصلت العبارة رقم (2) (إتاحة الفرصة للمعلمين لتنويع أساليب التحفيز والإبداع الوظيفي) على المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي ومقداره (4.05) يليها العبارة رقم (1)، وهي (توعية المعلمين بحقوقهم وواجباتهم من خلال دورات تدريبية) بمتوسط حسابي بلغ (4.36).

ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى إدراك المعلمين لأهمية المعرفة القانونية في تحسين بيئة العمل التعليمية وحماية حقوقهم وحقوق الطلاب، فالمعلمون يواجهون يوميا تحديات تتطلب منهم اتخاذ قرارات مدروسة قانونيا، مثل التعامل مع سلوك الطلاب، وحماية الخصوصية، والالتزام بسياسات السلامة، ولتحقيق ذلك يجب عليهم فهم القوانين ليتمكنوا من أداء دورهم بثقة وفاعلية، والتقليل من احتمالية تعرضهم لمشكلات قانونية قد تؤثر على مسيرتهم المهنية، كما تعزز الثقافة الحقوقية بيئة تعليمية قائمة على العدالة والمسؤولية؛ مما يدعم ثقة المجتمع التعليمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الهاشمي ومحمد، 2024).

خلاصةُ نتائج الدراسة:

- بينت النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، واتضح من النتائج أن أبرز العبارات التي حصلت على درجة غير موافق هي (تتضمن المناهج الجامعية مفاهيم بحقوق المعلمين، يقوم الإعلام بتوعية المعلمين بحقوقهم وكيفية المطالبة بها، تقام دورات تدريبية ومحاضرات لتوعية المعلمين بحقوقهم المهنية).
- كشفت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على متطلبات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، وتبين من النتائج أن أبرز المتطلبات التي حصلت على درجة الموافقة في هذا المحور هي (تدريب المعلمين على تنويع طرق وأساليب تحفيز الطلاب

للتعلم، العمل على توفير مناخ مدرسي داعم للقيم الأخلاقية والمواطنة والعلاقات الإنسانية، تحفيز المعلمين ماديا ومعنويا للمهام الإضافية مثل (الإشراف والمناوبة).

- أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على معوقات الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام من وجهة نظر معلمي التعليم الابتدائي بمدينة تبوك، وتبين من النتائج أن أبرز المعوقات التي حصلت على درجة الموافقة هي (عدم مشاركة المعلمين في التخطيط التربوي للعملية التعليمية، تدريس المعلمين لمواد في غير مجال اختصاصهم، معاناة المعلمين من ارتفاع الأعباء الإدارية عليهم).

التوصياتُ:

1. توفير التدريب المستمر وإقامة (ورش) عمل تعزز من الثقافة الحقوقية لدى المعلمين.
2. تصميم مواد تعليمية يتوافر من خلالها مواد وموارد قانونية تسهل على المعلمين فهم حقوقهم وواجباتهم.
3. يجب على إدارة المدرسة القيام بإنشاء قنوات اتصال بين المعلمين والجهات القانونية لتسهيل الحصول على المعلومات.
4. توعية المعلمين بحقوقهم وواجباتهم من خلال النشرات التوعوية.
5. إتاحة الفرصة للمعلمين لتنويع أساليب التحفيز والإبداع الوظيفي.
6. العمل على توفير مناخ مدرسي داعم للقيم الأخلاقية والمواطنة والعلاقات الإنسانية.
7. تدريب المعلمين على تنويع طرق وأساليب تحفيز الطلاب للتعلم.
8. منح الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين لقيامهم بالمهام الإضافية، مثل (الإشراف والمناوبة).
9. أن يحرص معدو المناهج الجامعية ومصمموها على تضمينها حقوق المعلمين.
10. تفعيل دور وسائل الإعلام بتوعية المعلمين بحقوقهم وكيفية المطالبة بها.
11. تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق المعلمين.
12. أن تحرص الإدارة المدرسية على مشاركة المعلمين في التخطيط التربوي للعملية التعليمية.

مقترحات الدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على مدن ومحافظات أخرى في المملكة العربية السعودية للوقوف على واقع الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام.
- إجراء دراسة عن سبل تنمية الثقافة الحقوقية لدى معلمي التعليم العام.

المصادر والمراجع

المصادر:

1. القرآن الكريم.

2. البيهقي، أحمد بن الحسين (458). *شعب الإيمان*. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. الرياض.

المراجع:

ابن منظور (د. ت.). *لسان العرب*. دار المعارف. القاهرة.

الأمم المتحدة، المفوض السامي (٢٠١٢). *البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

بدوي، أحمد زكي (1993). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. مكتبة لبنان. بيروت.

البستاني، بطرس (1998). *محيد المحيط*. مكتبة لبنان. بيروت.

بن حكومة، مصطفى أحمد، وابليش، حواء إبراهيم (2023). درجة توافر الحقوق المادية والمهنية لدى معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2*(2)، 104-118.

الجوهري، أشرف علي محمود (2024). فلسفة حقوق الإنسان وجوهرها في الأديان السماوية "دراسة تحليلية". *المجلة القانونية-جامعة الزقازيق، 19*(3)، 1467-1686.

جماعة من كبار اللغويين العرب (1988). *المعجم العربي الأساسي*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.

حسونة، نسرين محمد (2015). *حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر*. شبكة الألوكة.

حقوق الإنسان، عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2003). *مبادئ تدريس حقوق الإنسان*.

دباس، علي وآخرون (2017). *حقوق الإنسان وحرياته*. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمّان.

الزكري، محمد أحمد (2018). *حقوق الإنسان في المناهج الجامعية العامة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*. بحث منشور. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.

الزهراني، فهد (٢٠١٣). *مقرر جامعي مقترح قائم على التصور الإسلامي لتنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم العالي*. بحث دكتوراه غير منشور. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

زيتون، حسن وآخرون (١٩٩٢). *البنائية منظور إبستمولجي وتربوي*. الناشر حسن حسين زيتون. القاهرة.

سعيد، سعاد (2008). *انتهاكات حقوق الإنسان وسيكولوجية الابتزاز السياسي: مقارنات سيكولوجية*. عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع. عمّان.

السناد، جلال غربول (2017). *التربية المدنية*. دار الإعصار العلمي. عمّان.

السهلي، عبد الله بن محمد (2018). مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود. بحث منشور. *مجلة العلوم التربوية*. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.

شاهين، عبد الفتاح (2003): اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة نحو إدارة الجودة الشاملة. *المجلة الفلسطينية للتربية عن بعد*. فلسطين.

طعميات، هاني (2006). *حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. ط3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. القاهرة.

طنطاوي، مصطفى إبراهيم (٢٠١١). نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلمين من المنظور الإسلامي. بحث منشور. *مجلة القراءة والمعرفة*. القاهرة.

عزام، فاتح سميح (1995). *ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية (دراسة مقارنة)*. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة.

عواد، يوسف وآخرون (2008). *حقوق الإنسان في الحياة التربوية*. دار المناهج. عمّان.

عيسى، فوزي (2006). *الحماية الدولية لحقوق الإنسان*. مكتبة لبنان. بيروت.

العيلي، عبد الحكيم (1983). *الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام*. دار الكتاب. القاهرة.

الفايز، ميسون بنت علي (2017). واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية. *مجلة شؤون اجتماعية–جمعية الاجتماعيين، 34*(133)، 81–119.

الفتلاوي، سهيل (2007). *حقوق الإنسان*. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.

فرحاتي، عمر وآخرون (2012). *آلية الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمّان.

القحطاني، أمل سعيد (٢٠١٢). فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض. بحث منشور. *مجلة رسالة الخليج العربي*. الرياض.

قشطة، نزار حمدي، والحبسي، مصطفى (2023). مستوى الوعي القانوني لدى طلاب جامعة الشرقية "دراسة ميدانية". *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية–جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 15*(2)، 454–465.

قشطة، نزار، والحبسي، مصطفى (2022). التنشئة القانونية ودورها في زيادة الوعي القانوني. *مجلة المفكر–جامعة محمد خيضر بسكرة، 17*(2)، 77–112.

مركز دراسات الوحدة العربية (1999). *حقوق الإنسان العربي*. بيروت.

المصري، زكريا (2008). *الديمقراطية وحقوق الإنسان*. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. القاهرة.

مودودي، محمد (2024). مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام المتضمنة في مقرر الثقافة الإسلامية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية–جامعة تعز*، (37)، 205–239.

نشوان، كارم (2011). آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. القاهرة.

الهاشمي، وائل بن يحيى، محمد، ماهر أحمد (2024). متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (53)، 103-127.

Brantefors, L. (2019). 'They don't have as good a life as us': a didactic study of the content of human rights education with eleven-year-old pupils in two Swedish classrooms. *Human Rights Education Review, 2*(1), 47-69.

Deo, M., Lazarus-Black, M., & Mertz, E. (Eds.). (2019). *Power, legal education, and law school cultures*. Routledge.

International Council on Human Rights Policy. (2002). *Journalism, media and the challenge of human rights reporting*. ICHRP.

Koch, S., & Kjølstad, M. M. (Eds.). (2023). *Handbook on legal cultures: a selection of the world's legal cultures*. Springer Nature.

McGaughey, F., Hartley, L., Banki, S., Duffill, P., Stubbs, M., Orchard, P., ... & Kerdo, P. P. (2019). 'Finally an academic approach that prepares you for the real world': simulations for human rights skills development in higher education. *Human Rights Education Review. 2*(1), 71-93.

Symonides, J. (2001). UNESCO's contribution to the progressive development of human rights. *Max Planck Yearbook of United Nations Law, 5*, 307-340.

مجلة الجمعية السعودية العلمية للمعلم

Journal of the Saudi Scientific Association for the teacher

دورية علمية نصف سنوية - محكمة

المجلد الثاني- العدد الأول

رمضان 1446هـ - مارس2025 م